



“العودة إلى النمو” عرض توضيحي للمستثمرين

إشعار هام وإخلاء طرف

يجب ألا تفسر المعلومات المتضمنة في هذا العرض على أنها توصية بالاستثمار أو أنها تشكل عرضاً لبيع أو شراء حصص في أية أوراق مالية. يجوز فقط تقديم العروض عند استلام الطرف المخول للمشاركة في العرض مذكرة الوثائق السرية ذات العلاقة والتي توضح طبيعة العرض وعندما يقوم هذا الطرف بتوقيع مستندات الاكتتاب ذات العلاقة. لن يتم عرض أو بيع أية مصلحة في أية جهة اختصاص يكون فيها هذا العرض أو البيع غير قانوني حتى يتم الوفاء باشتراطات قوانين جهة الاختصاص المذكورة.

تعتبر المعلومات الواردة في هذا المستند بأنها صحيحة حتى التاريخ المشار إليه في هذا المستند. قد تتغير المشاريع المرتقبة وأنشطة بيت التمويل الخليجي، الوضع المالي، نتائج العمليات والتوقعات بعد تاريخ هذا المستند. وليس بالضرورة أن تكون الإشارات إلى الأداء في الماضي المتضمنة في هذا المستند مؤشراً على النتائج المستقبلية.

تنطوي عبارات معينة في هذا المستند على رؤى مستقبلية. ونظراً لطبيعتها فإن عبارات الرؤى المستقبلية تشمل المخاطر المحتملة والأوضاع غير المؤكدة، سواء بشكل عام أو خاص، وتكون هناك مخاطر من حيث ألا تتحقق التوقعات، التنبؤات، التصورات أو العبارات ذات النظرة المستقبلية. لا يقدم بيت التمويل الخليجي أي إقرار، ضمان أو توقع بأن النتائج المتوقعة من خلال هذه العبارات ذات النظرة المستقبلية سوف تتحقق، وتمثل هذه العبارات ذات النظرة المستقبلية، في كل حالة، سيناريو واحداً فقط من بين العديد من السيناريوهات ويجب اعتبارها بمثابة السيناريو القياسي الأكثر احتمالاً.

في جميع الأحوال، حيثما يعرض الأداء التاريخي، يرجى ملاحظة أن الأداء في الماضي ليس مؤشراً للنتائج المستقبلية.

1 نموذج عمل جديد يعيد التركيز على المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق أرباح مستمرة

2 ميزانية عمومية أعيدت هيكلتها بشكل مناسب

3 إمكانية تحسن وضع رأس المال والسيولة بعد (ولكن بمراعاة) زيادة رأس المال

4 إمكانية قوية للارتفاع

نموذج عمل جديد يعيد التركيز على المؤسسات المالية مع دعم فريق الإدارة

نموذج العمل القديم

- كانت إستراتيجية بيت التمويل الخليجي قائمة أساسا على نموذج الحصص المشتركة التي ركزت على تأمين واحتساب رسوم وعلاوات إصدار لمشاريع البنية التحتية الضخمة – وهذا النموذج غير قابل للاستمرار
- سعى بيت التمويل الخليجي إلى الحصول على تراخيص لإنشاء مؤسسات مالية جديدة – وقد كانت هذه الإستراتيجية ومازالت تحقق النجاح إلى حد كبير – كما تنطوي على قدرات عالية لتوظيف الاستثمار، إدارة ملتزمة وشبكة مفيدة من العلاقات مع الجهات الحكومية والجهات الأخرى في قطاع الصيرفة في بلدان وقطاعات إستراتيجية يمكن الارتكاز عليها ضمن نموذج العمل الجديد.

نموذج العمل الجديد

- تحقيق موقع الريادة في التمويل الإسلامي باستخدام بيت التمويل الخليجي كشركة قابضة لشركتين تابعتين
 - بيت التمويل الإسلامي: يختص بإنشاء وتطوير وتملك المؤسسات المالية الإسلامية
 - شركة مشاريع بيت التمويل الخليجي: شركة قابضة لجميع الأصول والمبادرات غير المتعلقة بالمؤسسات المالية
- نموذج عمل أكثر استقرارا
 - تركيز أكبر على تأسيس المؤسسات المالية وتركيز أقل على المشاريع العقارية (منذ تأسيسه قام بيت التمويل الخليجي بتأسيس مؤسسات مالية متعددة برأسمال مدفوع يصل إجمالي قيمته إلى 5 مليار دولار أمريكي)
 - تحديد عدد كبير من المبادرات الأصغر حجما مقارنة بالماضي والتي سيتم تبنيها مبدئيا من بيت التمويل الخليجي
 - إيرادات مستمرة في صورة رسوم إدارة مع رسوم مقدمة أقل
 - نموذج يتسم بالمرونة والكفاءة مع تكاليف أقل ومعدل عائدا أعلى للمساهمين
 - رغبة قوية لدى المستثمرين للمشاركة في مبادرات في البلدان الجديدة/المناطق والقطاعات.

تركيز وأهداف أنشطة بيت التمويل الخليجي تعزير الخبرات والعلاقات وفرص النمو

أهداف بيت التمويل الخليجي

- العودة إلى تحقيق النمو والربحية في 2011
- المحافظة على خفض قاعدة التكاليف التشغيلية
- الحد من الديون إلى أقصى درجة من خلال مبيعات الأصول
- تحسين إجراءات التقارير والشفافية ببيت التمويل الخليجي
- استهداف تحقيق إيرادات مستمرة:
 - 3/2 من المؤسسات المالية، تمويل/استشارات الشركات وإدارة الأصول
 - 3/1 من الأسهم الخاصة (رأسمال بيت التمويل الخليجي)
- تعزيز محفظة الاستثمارات

التركيز الجغرافي

- المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي
- تركيا وبلاد الشام
- أسواق النمو في أفريقيا، وسط آسيا والهند
- مالطا
- الأسواق الأخرى على أساس تكتيكي وحسب الفرص المتاحة

التركيز المبدئي على المؤسسات المالية الإسلامية

- المؤسسات المالية الإسلامية وبنوك التجزئة
- التكافل وأنشطة التأمين المصرفية
- إعادة التكافل
- السلع، المشتقات والتعامل في الأسهم بما يتفق مع أسس الشريعة الإسلامية
- تمويل البنية التحتية

قطاعات العمل الجديدة لبيت التمويل الخليجي

قطاعات العمل الجديدة لبيت التمويل الخليجي هي:

- تنمية رؤوس الأموال (الأسهم الخاصة)
- تمويل الشركات/الأنشطة الاستشارية
- إدارة الاستثمار
- سوف تعتمد إيرادات بيت التمويل الخليجي على:
 - الدخل المنتظم من إدارة الأصول
 - الدخل الإضافي من الخدمات الاستشارية
 - توزيع الأرباح/تنمية رؤوس الأموال على أية استثمارات جديدة ورسوم أداء

الفرص المتاحة حسب القطاع والمنطقة الجغرافية

قطاعات الاستثمار

سوف يستثمر بيت التمويل الخليجي في خمسة قطاعات إستراتيجية

■ التمويل الإسلامي (تركيز أولي)

- توجه قوي للاستثمار في التمويل الإسلامي والحلول المالية المتفقة مع أسس الشريعة الإسلامية في أسواق مختارة

■ الاتصالات

- من المتوقع أن تشهد سوق الاتصالات العالمية نموا لتصبح بقيمة 5 ترليون دولار أمريكي خلال العامين القادمين
- تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا مفتاح الوصول إلى هذا النمو

■ مشاريع البنية التحتية في الأسواق الرئيسية (مثل ذلك المملكة العربية السعودية)

- معدل طلب بقيمة ترليون دولار أمريكي على الطاقة ومشاريع البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحدها

■ النقل

- يعد النقل عنصرا هاما لدعم التبادل التجاري، توريد الطاقة، التطوير الاقتصادي وأنشطة البحث والتطوير

■ الموارد الطبيعية

- تمثل القوة المحورية للأسواق المختارة واللازمة للمحافظة على الانتعاش الاقتصادي
- خبرة فريدة

الفرص الجغرافية

أسواق جاذبة مع إمكانات نمو عالية

■ المملكة العربية السعودية وبلدان خليجة أخرى مختارة

- أكثر أسواق المنطقة جذباً لجميع القطاعات الخمسة من حيث الاستثمارات المتوقعة والنمو المتوقع

■ أفريقيا ووسط آسيا

- غنية بالموارد الطبيعية
- معدل طلب عال مع فرص جاذبة في جميع القطاعات
- توقعات نمو قوي في إجمالي الناتج المحلي

■ تركيا وبلاد الشام (بلدان مختارة)

- من الاقتصاديات الأكثر جاذبية وسريعة جذباً مع إمكانات كبيرة للمنتجات المالية الإسلامية
- تشكل جسرا جغرافيا وثقافيا لثلاث قارات

■ مالطا

- مركز للأنشطة المصرفية الخارجية (أوفشور) داخل الاتحاد الأوروبي
- مركز حيوي للنقل، الخدمات اللوجستية والمالية
- سيتم اتباع أسلوب مثالي لاقتناص الصفقات الجاذبة في دول مجلس التعاون الخليجي وبلاد الشام وجميع أنحاء العالم



يتوقع تحقيق إيرادات قوية بحلول مطلع عام 2011

أهداف نموذج العمل الجديد

الأجل الطويل 2010-2015 "الأداء"	الأجل المتوسط 2012-2013 "نمو جديد"	الأجل القصير 2011 "التحول"	"إعادة الهيكلة" 2009-2010
<ul style="list-style-type: none"> تدفق ثابت أو إيرادات مستمرة بجانب الإيرادات المتحققة من الصفقات الجديدة ومبيعات الأصول التوسع في نموذج العمل حيثما يكون ذلك مناسباً مواصلة التوسع على الصعيد الدولي المبادرات التي تم طرحها في السنوات السابقة والتي أصبحت مستحقة وجاهزة للتخارج اعتباراً من عام 2016 وما بعد ذلك 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة أخرى للإيرادات (صفقات جديدة، متابعة صفقات التخارج) بجانب مبيعات الأصول وتحقيق إيرادات مستمرة من المبادرات المنفذة خلال العام 2011-2012 التوسع خارج السوق المحلي: المملكة العربية السعودية، دول مجلس التعاون الخليجي وبلاد الشام أسواق النمو في أفريقيا والهند مالطا اقتناص الفرص في باقي دول مجلس التعاون الخليجي والعالم 	<ul style="list-style-type: none"> تفعيل خطوط العمل الجديدة استهداف أسواق وقطاعات النمو تحقيق إيرادات جديدة إجراء عمليات الاستحواذ المطلوبة مواصلة بيع الأصول وخفض التكاليف 	<ul style="list-style-type: none"> تعديل نموذج العمل - نموذج تشغيلي مرن إعادة هيكلة الميزانية العمومية تم اتخاذ إجراء فوري لإعادة رسملة البنك رؤية إستراتيجية جديدة لضمان استمرار بيت التمويل الخليجي برنامج موسع لمبيعات الأصول وخفض التكاليف

2012-2014: مرحلة التطوير/النمو
2015: طاقة كاملة

العودة إلى الربحية

إعادة الهيكلة المالية/إستراتيجية جديدة

1 نموذج عمل جديد يعيد التركيز على المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق أرباح مستمرة

2 ميزانية عمومية أعيدت هيكلتها بشكل مناسب

3 إمكانية تحسن وضع رأس المال والسيولة بعد (ولكن بمراعاة) زيادة رأس المال

4 إمكانية قوية للارتفاع

البيانات المالية الموحدة المختصرة للربع الثالث/2010 – تعديل حجم الحقوق بعناية وشفافية واعتماده قبل اجتماع الجمعية العامة

الثلاثة أشهر المنتهية في	
30/9/2009 (مراجعة - مليون US\$)	30/9/2010 (مراجعة - مليون US\$)
3.2	05
32.8	34.7
(29.6)	(34.2)
-	(81.5)
(29.6)	(115.8)
0.4	0.6
(29.3)	(115.1)

التسعة أشهر المنتهية في		بيان الدخل
30/9/2009 (مراجعة -مليون US\$)	30/9/2010 (مراجعة - مليون US\$)	
69.4	16.0	إجمالي الدخل
106.1	76.8	إجمالي المصروفات
(36.7)	(60.7)	الخسارة قبل مخصصات انخفاض القيمة
(80.9)	(101.5)	مخصصات انخفاض القيمة
(117.6)	(162.3)	الخسارة من استمرار العمليات (الخسارة/الربح من العمليات المخفضة)
(3.8)	(0.5)	
(121.4)	(162.8)	الخسارة للفترة

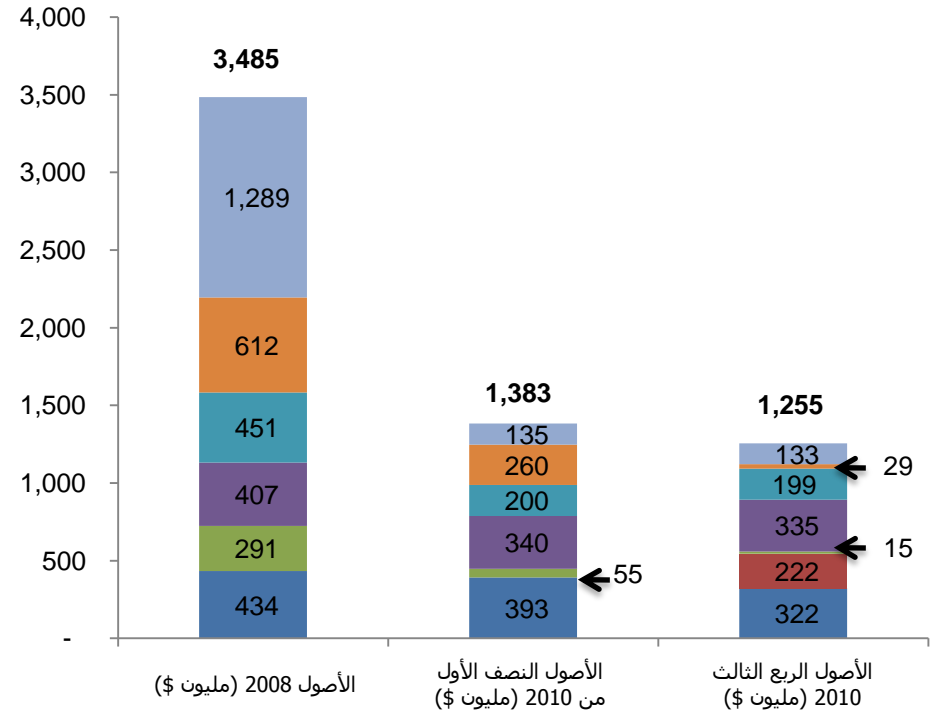
30 سبتمبر 2009 (مراجعة - مليون دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2009 (مدققة - مليون دولار أمريكي)	30 سبتمبر 2010 (مراجعة - مليون دولار أمريكي)	الأصول والمطلوبات
403.9	465.1	133.1	الأصول النقد والإيداعات لدى البنوك
1,224.9	450.6	588.1	المقبوضات والأصول الأخرى
828.2	725.8	534.1	الاستثمارات
2,457.0	1,641.6	1,255.3	إجمالي الأصول
			المطلوبات
245.2	246.2	185.7	أموال المستثمرين
438.2	210.8	152.1	الإيداعات من مؤسسات مالية وأخرى
608.6	651.8	403.2	مطلوبات التمويل
361.7	96.6	211.3	مطلوبات أخرى
1,657.6	1,208.3	952.3	إجمالي المطلوبات
799.4	433.3	303.0	إجمالي الحقوق
2,457.0	1,641.6	1,255.3	إجمالي الحقوق والمطلوبات

ميزانية عمومية منظمة وأصول بمخصصات كافية

ملاحظات

- بيع الأصول غير الإستراتيجية واستبدال الأصول غير السائلة بأصول سائلة عن طريق مبادلة الأصول
- مزيد من مبادلات الأصول (المصرف الخليجي التجاري) بانتظار الموافقة عليها من قبل المساهمين
- برنامج مستمر لبيع الأصول
- انخفاضات متراكمة في القيمة بمبلغ 728 مليون دولار أمريكي في عام 2009، معظمها غير نقدية وتتعلق بمشروع أساطير (دبي لاند)
- مخصصات إضافية غير نقدية لانخفاض القيمة بمبلغ 102 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث /2010 بما يتفق مع أسلوبنا المتسم بالعناية والشفافية(*)
- بيت التمويل الخليجي متأهب بشكل جيد للنمو مع توقع العودة إلى الربحية في عام 2011

تخفيض حجم الميزانية العمومية (مليون US\$)



- نقد + إيداعات لدى البنوك
- أصول محتفظ بها للبيع
- الاستثمار في الأوراق المالية
- الاستثمار في الممتلكات
- المقبوضات
- أصول أخرى

برنامج إعادة الهيكلة يتقدم بشكل جيد

مزيد من الإجراءات المتوقعة	إجراءات نفذت فعلياً	
<ul style="list-style-type: none"> من المتوقع الحصول على عائدات إضافية بقيمة 450 مليون دولار أمريكي تقريباً خلال السنوات الأربع القادمة سيتم الحصول على موافقة المساهمين بشأن عمليات مبادلة أخرى (خلال الاجتماع القادم للجمعية العامة للبنك) 	<ul style="list-style-type: none"> عائدات نقدية صافية بقيمة 80 مليون دولار أمريكي من بيع الأصول خلال عام 2010 تم تنفيذ برنامج فعال لمبادلة الأصول لزيادة عدد الأصول السائلة 	<p>مبيعات الأصول (باستثناء أسهم الخزنة)</p>
<ul style="list-style-type: none"> سوف يستحق سداد القرض لأجل بقيمة 90 مليون دولار أمريكي في عام 2011 عن طريق مبيعات الأصول أو إعادة الجدولة 	<ul style="list-style-type: none"> تم سداد 232 مليون دولار أمريكي خلال عام 2010 تم إعادة هيكلة 100 مليون دولار أمريكي وتمديد تاريخ الاستحقاق 	<p>القرض لأجل</p>
<ul style="list-style-type: none"> توفير إضافي بنسبة 40% تقريباً في المصاريف التشغيلية من جراء مزيد من التخفيض على تكاليف الموظفين والتمويل 	<ul style="list-style-type: none"> انخفضت التكاليف من 15 مليون دولار أمريكي إلى 7 مليون دولار أمريكي شهرياً انخفضت تكاليف الموظفين بنسبة 66% خلال النصف الأول من عام 2010 مقارنة بالنصف الأول من عام 2009 	<p>المصروفات التشغيلية</p>

1 نموذج عمل جديد / التركيز على المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق أرباح مستمرة

2 ميزانية عمومية أعيدت هيكلتها بشكل مناسب

3 إمكانية تحسن وضع رأس المال والسيولة بعد (ولكن بمراعاة) زيادة رأس المال

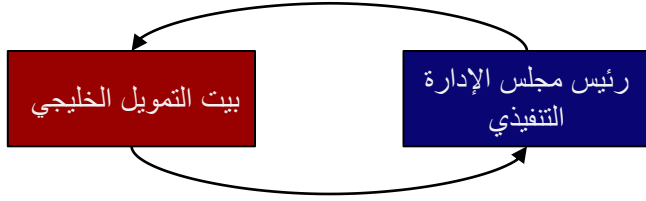
4 إمكانية قوية للارتفاع

مبادلة الأصول وإعادة هيكلة رأس المال يشكلان حجر الزاوية لنموذج العمل الجديد

مبادلة الأسهم



10% المصرف الخليجي التجاري



100% من جنة دلمون المفقودة و 3 مليون في
صورة أسهم بيت التمويل الخليجي



(*) أجريت من قبل مؤسسة إرنست ويونغ في 4 نوفمبر 2010
(**) أجريت من قبل مؤسسة إرنست ويونغ في 19 يوليو 2010

يعتبر المصرف الخليجي التجاري بنك تجاري متكامل الخدمات، كما يعد من الأصول الإستراتيجية والسائلة، وهو مدرج في سوق البحرين للأوراق المالية. وفقا لتاريخ 27 أكتوبر 2010، سوف تبلغ قيمة الحصة البالغة 10% في المصرف الخليجي التجاري 22.9 مليون دولار أمريكي وفقا لسعر السوق السائد (0.75 د.ب)، ومع هذا فإن ذلك لا يشتمل على الحصة المسيطرة ذات العلاقة والتداول المنخفض للأسهم. ووفقا لعملية تقييم مستقلة أجريت مؤخرا(*) تتراوح القيمة الكلية لحصة الـ 10% المملوكة من قبل رئيس مجلس الإدارة التنفيذي في المصرف الخليجي التجاري من 28.5 مليون دولار أمريكي إلى 31.0 مليون دولار أمريكي.

الحديقة المائية جنة دلمون المفقودة ليست مدرجة، ومن ثم لا تعتبر من الأصول الإستراتيجية لبيت التمويل الخليجي. وفقا لعملية تقييم أجريت مؤخرا (**)، تتراوح قيمة حصتنا البالغة 100% في جنة دلمون المفقودة من 23.3 مليون دولار أمريكي إلى 25.9 مليون دولار أمريكي، بالاستناد إلى نموذج تقييم التدفق النقدي المنخفض.

إن مبادلة الأصول التي سنتيخ زيادة مشاركتنا في المصرف الخليجي التجاري من 36.99% إلى 46.99%، ومن ثم الحصول على حصة مسيطرة بدرجة أكبر عند المشاركة- تتفق تماما مع إستراتيجيتنا الجديدة ونموذج العمل الجديد لبيت التمويل الخليجي، والتي كما ذكر سالفا، تركز على تأسيس المؤسسات المالية الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر المصرف الخليجي التجاري من الأصول الأكثر سيولة وقيمة مقارنة بالحديقة المائية جنة دلمون المفقودة. ونعتقد أن هذا سيعود بالفائدة على بيت التمويل الخليجي ومساهميه.

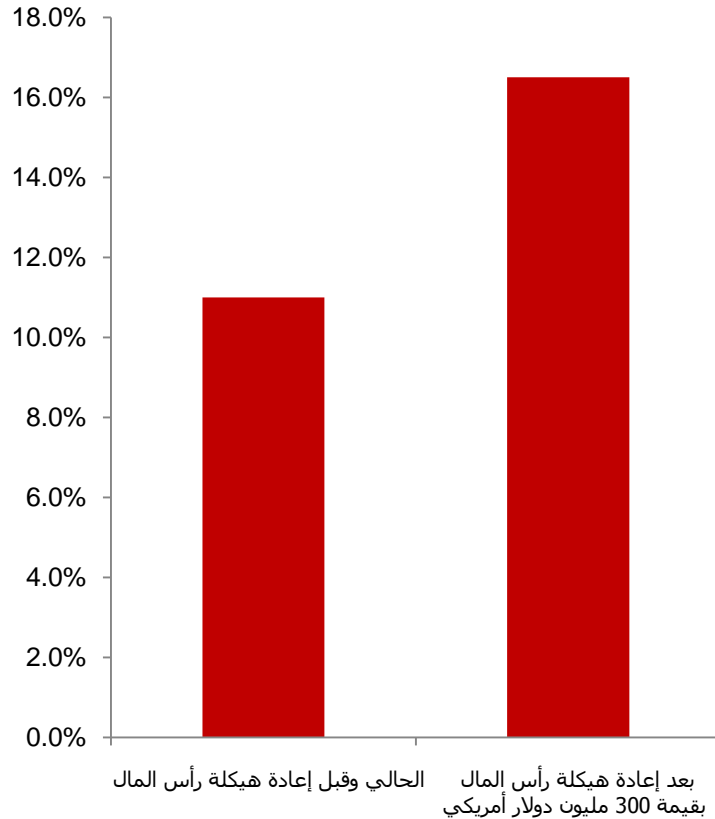
سيتم دفع الفرق البالغ قيمته 3 مليون دولار أمريكي بين قيمة جنة دلمون المفقودة والمصرف الخليجي التجاري إلى رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لبيت التمويل الخليجي بما يعادل نفس القيمة من أسهم بيت التمويل الخليجي، بالاستناد إلى سعر السوق السائد حاليا (0.125 دولار أمريكي). نظرا لذلك، فإن ملكية رئيس مجلس الإدارة التنفيذي في بيت التمويل الخليجي يتوقع أن تنمو بحوالي 1.27% (قبل زيادة رأس المال). وسوف تتأثر هذه الأسهم أيضا بعملية دمج الأسهم المقترحة وتخفيض رأس المال.

إن إعادة هيكلة رأس المال عن طريق المرابحة القابلة للتحويل المقترحة سوف يمنح البنك معدل السيولة اللازم لتنفيذ نموذج العمل الجديد وضمان استمرارية النمو وتحقيق القيمة.

بعد تحويل المرابحة إلى أسهم، سوف يتحسن معدل كفاية رأس المال في البنك بشكل كبير، وسيكون ذلك في صالح حقوق الملكية والفعالية المالية كما سيؤمن لنا المرونة الإستراتيجية.

سيتم استخدام برنامج إعادة هيكلة رأس المال لتمويل المبادرات الجديدة

معدل الشريحة 1



- سيتم استخدام الجزء الأكبر من رأس المال لتمويل مشاريع استثمارية جديدة
- سيتم استخدام جزء من رأس المال الجديد لتمويل المشاريع الاستثمارية بهدف تحقيق أقصى قيمة منها
- يتوقع تحقيق إيرادات عالية ابتداء من عام 2011 مع صعود هذه المعدلات مستقبلا
- مبيعات الأصول ستكون مصدرا آخر لتوفير النقد
- توقع مزيد من التخفيض على المصاريف التشغيلية
- توقع ارتفاع معدل الشريحة 1 فوق نسبة 18% اعتبارا من عام 2011 وما بعد ذلك (*)

(*) بالاستناد إلى حجم الإصدار البالغ 300 مليون دولار أمريكي وافترضاات معينة وبمراعاة الحصول على موافقات الجهات المختصة والرقابية

دمج الأسهم وتخفيض رأس المال مع عدم التغير في القيمة الأصلية

وفقاً للقانون البحريني، ليس من الممكن إصدار أسهم جديدة بقيمة أقل من القيمة الاسمية. وتعتبر القيمة الاسمية الحالية لأسهم البنك عالية جداً (0.33 دولار أمريكي) مقارنة بالقيمة السوقية الحالية لأسهم البنك البالغة (0.12 دولار أمريكي) والتي تعتبر جذابة. إن عملية الدمج والتجزئة العكسية للأسهم الصادرة وتخفيض رأس المال المدفوع تهدف أساساً إلى تخفيض القيمة الاسمية والسماح بتفعيل المراجعة القابلة للتحويل بسعر تحويل تنافسي، ومن ثم تحقيق أقصى قدر من احتمالات النجاح في جمع السيولة المطلوبة لتنفيذ إستراتيجيتنا. يلخص الجدول التالي تأثيرات عملية دمج الأسهم وتخفيض رأس المال المقترحة.

إجراء تغيير رأس المال	الحالي كما في 30/9/2010	بعد الدمج (4 إلى 1) - مليون \$	بعد تخفيض رأس المال - مليون \$
عدد الأسهم	1,896,332,565	474,083,141	474,083,141
القيمة الاسمية للسهم (دولار أمريكي)	0.33	1.32	0.3075
القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)	0.1598	0.6392	0.6392
القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)	0.12	0.48	0.48

- لن يتأثر إجمالي الحقوق بعملية دمج الأسهم، تخفيض رأس المال والتغير في القيمة الاسمية.
- سيكون للمساهمين نفس معدل الملكية

إجراء تغيير رأس المال	الحالي كما في 30/9/2010	بعد الدمج (4 إلى 1) - مليون \$	بعد تخفيض رأس المال - مليون \$
رأس المال الأسهم	625.8	625.8	145.8
علاوة السهم	206.2	206.2	206.2
أسهم الخزينة	(18.3)	(18.3)	(18.3)
الاحتياطي القانوني	82.0	82.0	82.0
احتياطيات أخرى	1.8	1.8	1.8
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	1.0	1.0	1.0
(الخسائر المتراكمة)/الإيرادات المستبقاة	(595.5)	(595.5)	(115.5)
إجمالي الحقوق	303.0	303.0	303.0

- يسمح للمساهمين الحاليين وندعوهم إلى الاكتتاب في المراجعة الجديدة القابلة للتحويل. وحسب قيمة مبالغ الاكتتاب وعمليات التحويل إلى أسهم في بيت التمويل الخليجي بمرور الوقت، قد تؤدي المراجعة إلى خفض الحقوق بدرجة كبيرة بالنسبة للمساهمين الحاليين الذين يقررون عدم الاكتتاب

تشكيلة المنتجات الاستثمارية الجديدة - فرص تنمية الدخل

المشروع	البيان
بيت التمويل السوري	فرصة لتطوير بنك استثماري/تجاري في سوريا يزاول أنشطته وفقاً لأسس ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال توفير المنتجات الإسلامية المبتكرة مع التركيز على تطوير البنية التحتية بدعم من الحكومة
بنك تركيا	فرصة لاستحواذ حصة أغلبية في بنك استثماري مؤسس في تركيا مع الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية الجاذبة والاستقرار السياسي
بيت التمويل التونسي	من المتوقع أن يتم من خلال مرفأ تونس المالي، إنشاء مؤسسة مصرفية للاستفادة من برامج الإصلاح والحوافز التي تقدمها في إطار تأسيس المركز المالي في تونس
بيت التمويل الليبي	سيقوم بيت التمويل الخليجي بتطوير بنك إسلامي في ليبيا للاستفادة من تشجيع الحكومة للاستثمارات الخاصة وسوف يسعى بيت التمويل الخليجي إلى تأسيس البنك مع تملك حصة مهيمنة بالمشاركة مع أحد الشركاء
بيت التمويل الهندي	سوف يستفيد بيت التمويل الخليجي من الفرص المواتية في سوق الهند لتطوير مؤسسة مصرفية في الهند.
بنك أوفشور / مالطا	بالإضافة إلى دعم الحكومة، سيسعى بيت التمويل الخليجي إلى تطوير مركز مصرفي لوحدات الأوفشور في مالطا مثلما نجح بيت التمويل الخليجي في تدشين مشروعيه المتميزين مرفأ تونس المالي ومرفأ البحرين المالي.
صندوق الطاقة الخليجي	إنشاء صندوق استثماري غير مدرج من خلال شركة مشتركة . سوف يستهدف الصندوق المشاركة كشريك غير نشط بجانب شركات النفط والغاز.
ترنسال	شركة قابضة تم تأسيسها بهدف أساسي هو التركيز على عمليات الاستحواذ / الاستثمارات القائمة على الأصول في قطاعات الشحن، النقل الجوي والخدمات اللوجستية.
إعادة التكافل	إنشاء شركة لإعادة التكافل ستعمل في سوق التأمين وإعادة التأمين الرائدة في لندن و ذلك للاستفادة من نمو هذا القطاع حالياً
الاكتتاب العام والإدراج لمحفظة الاستثمارات	في إطار نموذج العمل الجديد لبيت التمويل الخليجي، سوف يستهدف البنك هيكله وترتيب إدراج محفظته الاستثمارية من خلال عرض الاكتتاب العام الأولي أو من خلال إدراج شركات المشاريع في أسواق الأوراق المالية ذات العلاقة.
ائتلاف القروض والحقوق.	سوف تقدم حلول ائتلاف القروض والحقوق اعتباراً من وبالتزامن مع عروض الاكتتاب للشركات في أية مرحلة مبكرة خلال التطوير أو كتمويل مؤقت حتى يتم استكمال الطرح العام. يتمتع بيت التمويل الخليجي بقدر وفير من الخبرة في مجال جمع رؤوس الأموال من خلال أنشطة التوظيف الخاص والتي يمكن رفع فعاليتها وطرحها لأطراف من الغير.
هيكله الاستثمار.	يشتهر بيت التمويل الخليجي بمعرفته الفريدة وسجله الحافل في هيكله الحلول المالية الإسلامية المبتكرة مع أدنى حد من الضرائب (مثل ذلك المرابحة القابلة للتحويل). تعتبر هذه القدرة من المميزات البارزة بالنظر إلى نمو التمويل الإسلامي على مستوى العالم والحقيقة بأن المنافسين (لاعبي السوق العالميين التقليديين) لديهم خبرة ومعرفة محدودة بمنتجات التمويل الإسلامي المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

تنمية رؤوس الأموال

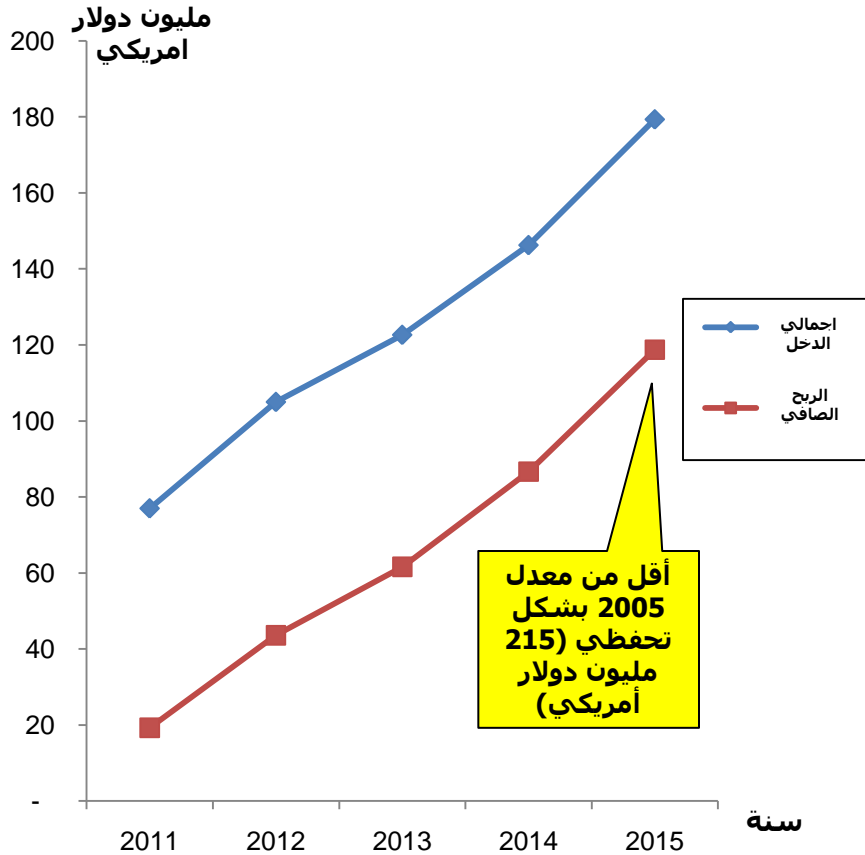
إدارة الاستثمار

تمويل الشركات

تشكيلة المنتجات الاستثمارية الجديدة لبيت التمويل الخليجي

من المتوقع أن يحقق بيت التمويل الخليجي أرباحا اعتبارا من عام 2011 وما بعد ذلك مع تحقيق طاقة كاملة بحلول عام 2015 (*) (بمراعاة أوضاع السوق)

تثق إدارة بيت التمويل الخليجي في تحقيق معدل ربحية مستدام اعتبارا من عام 2011 وما بعد ذلك، حتى في أسوأ السيناريوهات (**)، وذلك من خلال نموذج العمل الجديد الأكثر استقرارا والقائم على مصادر الإيرادات المستمرة.



نموذج عمل مختلف وأقل اعتمادا على عمليات توظيف الاستثمار

2015	2014	2013	2012	2011	مصدر الإيرادات
47%	58%	66%	63%	65%	إيرادات من الخدمات الاستشارية للاستثمار
24%	17%	14%	12%	14%	رسوم توظيف الاستثمار، الترتيب والإدارة
29%	25%	20%	25%	21%	الاستثمار في الشركات الزميلة

عدد أكبر من المبادرات سنويا، بحجم أقل ومستوى أعلى من ملكية بيت التمويل الخليجي (حتى 51% مقارنة بالماضي)

2015	2014	2013	2012	2011		
5	5	5	5	4	#	عدد المشاريع الجديدة/المبادرات
500	460	475	460	365	US\$m	إجمالي رأس المال ومنه
115	95	120	140	115	US\$m	متوسط الالتزام من قبل بيت التمويل الخليجي
385	365	355	320	250	US\$m	متوسط ما تم جمعه من عمليات توظيف الاستثمار والاكتتاب

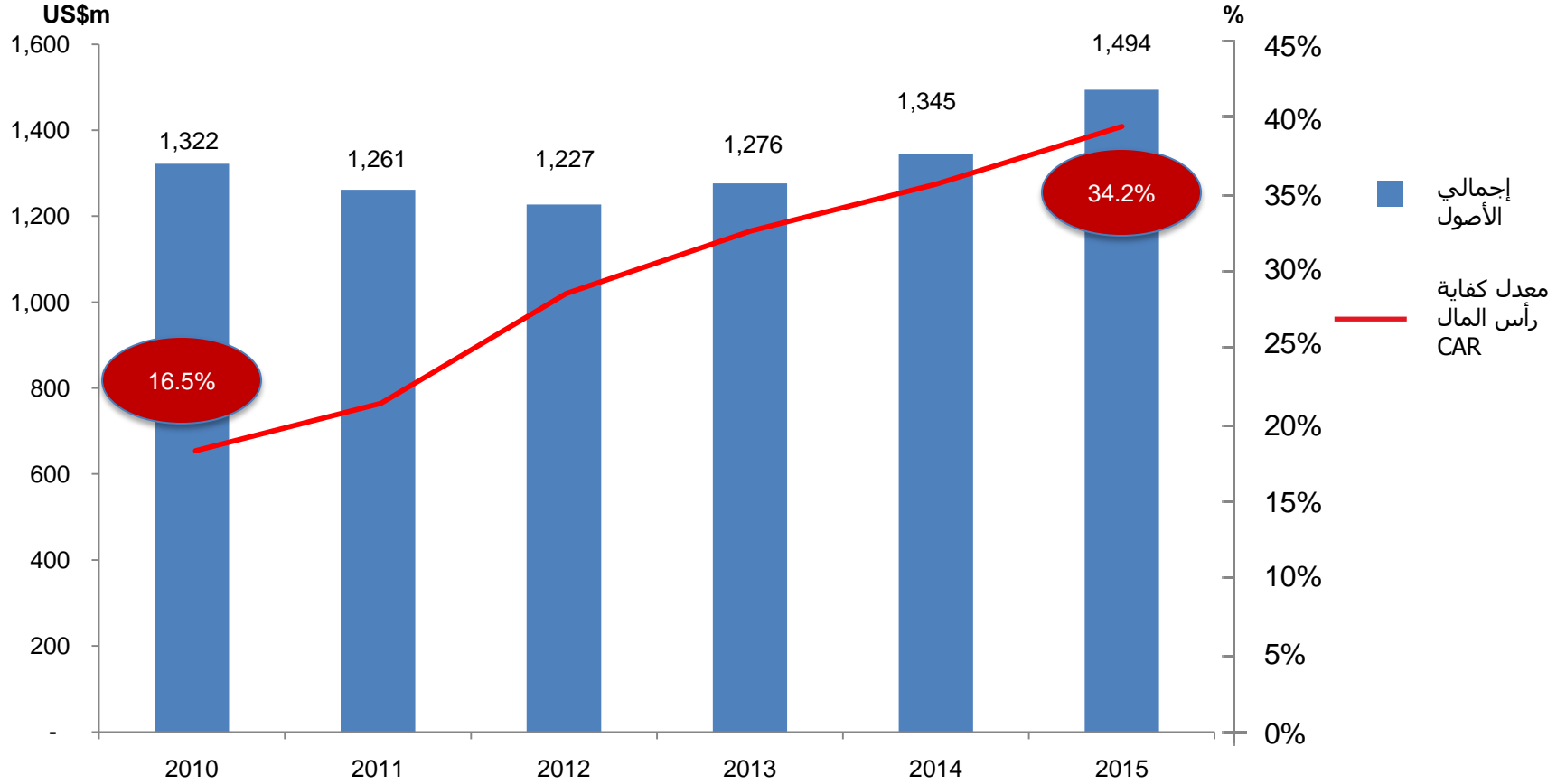
تركيز أعلى على المؤسسات المالية

2015	2014	2013	2012	2011	مصدر الإيرادات
57%	43%	49%	59%	82%	المؤسسات المالية
43%	57%	51%	41%	18%	المؤسسات غير المالية

(*) بالاستناد إلى حجم الإصدار البالغ 300 مليون دولار أمريكي وبناء على افتراضات معينة وبمراعاة الحصول على موافقات الجهات المختصة والرقابية. (**) بلوغ نقطة التعادل في عام 2011 حتى إذا كانت الإيرادات الأساسية أقل بنسبة 40% من المتوقع.

قاعدة أصول ثابتة وارتفاع معدل كفاية رأس المال(*)

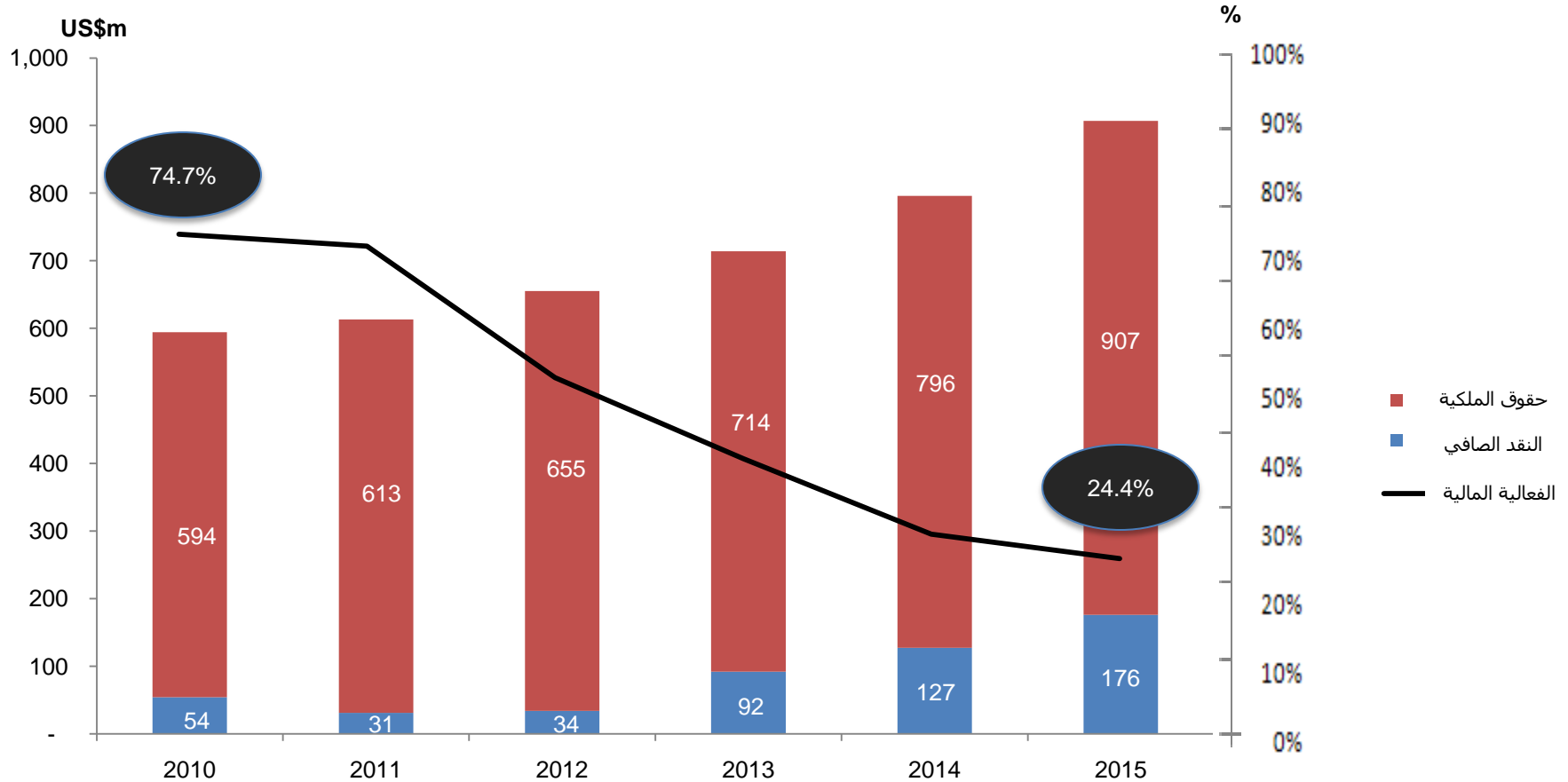
سوف يفوق معدل كفاية رأس المال المعدلات المطلوبة من الجهات الرقابية حتى في حالة جمع مبلغ إجمالي بقيمة 300 مليون دولار أمريكي وسيرتفع بشكل مضطرب بمرور الوقت



(*) بالاستناد إلى حجم الإصدار البالغ 300 مليون دولار أمريكي واقتراضات معينة وبمراعاة الحصول على موافقات الجهات المختصة والرقابية

زيادة الحقوق والنقد الصافي، يؤثران على الفعالية المالية (*)

سوف تؤدي الزيادة الثابتة والمستمرة في حقوق الملكية والنقد الصافي إلى تخفيض الفعالية المالية والقدرة على التعافي بمرور الوقت



(*) بالاستناد إلى حجم الإصدار البالغ 300 مليون دولار أمريكي وافتراضات معينة وبمراعاة الحصول على موافقات الجهات المختصة والرقابية

1 نموذج عمل جديد يعيد التركيز على المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق أرباح مستمرة

2 ميزانية عمومية أعيدت هيكلتها بشكل مناسب

3 إمكانية تحسن وضع رأس المال والسيولة بعد (ولكن بمراعاة) زيادة رأس المال

4 إمكانية قوية للارتفاع

إمكانية قوية للارتفاع

- تطلعات مشجعة للسوق: مع توقع قوي بالعودة إلى النمو في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي والتحكم في معدلات التضخم، وتوقع ارتفاع أسعار النفط، مازالت سوق الاستثمارات والحلول المالية المتفقة مع الشريعة الإسلامية تشهد نمواً وبعيدة تماماً عن التشبع. وينبغي أن يعود ذلك بالفائدة على بيت التمويل الخليجي والسوق كما سيعزز ثقة المستثمرين في دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ويتضح ذلك من معدل الاهتمام الكبير بالمراحة القابلة للتحويل الجديدة)
- سيكون بيت التمويل الخليجي جاهزاً للنمو والعودة إلى الربحية في عام 2011 (*) من خلال قاعدة تكاليف أكثر انخفاضاً، نموذج تشغيلي أكثر مرونة، تشكيلة مشاريع جديدة متميزة وهيكله المعاملات بشكل متميز وفقاً للشريعة الإسلامية بالإضافة إلى الإدارة الملتزمة.
- مخاطر / إمكانية تراجع محدودة
 - تم اعتماد مخصصات كافية للأصول في السنوات السابقة
 - وضع سيولة أفضل بعد إعادة هيكلة رأس المال
 - سيتم تخصيص الجزء الأكبر من حصيلة إعادة هيكلة رأس المال للمشاريع الجديدة
- سعر سهم بيت التمويل الخليجي منخفض حالياً - يمثل السعر الحالي انخفاضاً بنسبة 43% على صافي قيمة الأصول (انخفاض بنسبة 86% على سعر السهم منذ سبتمبر 2008) - متأثراً بعدم وضوح الرؤية لدى المستثمرين حول برنامج إعادة الهيكلة / الإستراتيجية الجديدة.
- إمكانية إعادة تصنيف السهم نتيجة إعادة هيكلة رأس المال وزيادة الإفصاح
- توفر عملية إعادة هيكلة رأس المال الفرصة لشرح برنامج إعادة الهيكلة / الإستراتيجية الجديدة للمستثمرين كما يمكن أن تسفر عن إعادة تصنيف السهم واجتذاب مشاركات في المراحة.
- سوف تؤدي زيادة الاكتتاب (أكثر من 300 مليون دولار أمريكي وما يصل إلى 500 مليون دولار أمريكي) إلى زيادة الفرص الإستراتيجية وفرص تحقيق العوائد لبيت التمويل الخليجي ومساهميه.